

تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية

أ. محمد جعوب^{*1}

ملخص الدراسة:

يسعى هذا البحث لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية ، وذلك بالاعتماد على اقتراب الدور ، أي مجموعة الأدوار السياسية التي تحاول الجزائر الاضطلاع بها على المستويات الإقليمية والدولية. وقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال . في سياستها الخارجية العديد من الأدوار السياسية ، والتي ساهمت في زيادة مكانة الجزائر ، كما ساعدتها على تحقيق بعض المصالح ، غير أنه في الوقت الراهن أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تعرف نوعا من التناقض بين بعض الأدوار المتبناة أو ما يعرف بتصادم الأدوار ، وعليه فالدراسة تحاول أن تبرز ذلك التصادم ، والبحث في أساليب تجاوزه من أجل تقويم السياسة الخارجية الجزائرية.

Résumé :

Cette recherche a pour but d'étudier la politique extérieure de l'Algérie en appuyant sur l'approche du rôle , c'est-à-dire les différents rôles que l'Algérie essaye à les remplir à travers sa politique étrangère soit au niveau régional ou international. L'Algérie a adopté depuis son indépendance plusieurs rôles politiques qui lui donnent un prestige et lui permettent aussi à réaliser certains objectifs. Mais la politique extérieure contemporaine de l'Algérie montre un désaccord entre ses rôles adoptés , alors l'étude sert à ajuster la politique étrangère de l'Algérie en montrant ce problème et comment on peut le surmonter.

مقدمة:

يعتبر موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع الأكثر دراسة في حقل العلاقات الدولية ، باعتباره يسعى إلى فهم وتفسير طبيعة العلاقات التفاعلية المعقدة بين وحدات النظام الدولي. كذلك تستهدف الدراسات في مجال السياسة الخارجية ترشيد سلوكيات الدول على المستوى الخارجي ، وتقوية علاقات التفاهم والتعاون

^{*1} - أستاذ باحث بمخبر إصلاح السياسات العربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسينة بن بو علي - الشلف.

بدل التنافس والصراع ، وبذلك فهي تجنب البشرية ويلات الصدام والحروب .

تولي الجزائر - على غرار باقي دول العالم - أهمية كبرى للسياسة الخارجية ، كونها مقوما أساسيا لبقاء وتطور الدولة وتحقيق أهدافها ومصالحها ، حيث لعبت السياسة الخارجية إبان الاستعمار دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الدولي وحشد المساندة والدعم بهدف تحقيق الاستقلال ، إذ بالرغم من الإمكانيات المحدودة وظروف الحرب التحريرية ، استطاعت الجزائر إقناع الجماعة الدولية بشرعية مطلبها في الاستقلال . وبعد الاستقلال لم تغفل الجزائر دور السياسة الخارجية في استكمال شروط التنمية والتطور الداخلي ، وكذلك تحقيق مكانة على الساحة الدولية من خلال تبني مواقف ثابتة حظيت بالاحترام الدولي كدعم حق الشعوب المستعمرة في تقريقر مصيرها ، والسعي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم أساسا على العدالة في تبادل المنافع لا على أساس الاستغلال والاحتكار .

إن هذا النشاط على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية شهد تراجعا خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية كتراجع أسعار النفط وانخفاض الموارد المالية للجزائر ، وهو ما انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد أدت في النهاية لدخوله في دوامة من الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية تحولت إلى حرب أهلية خلال عقد التسعينيات . من جهة أخرى كان للتحويل الذي طرأ على موازين القوى في النسق الدولي تأثيرا على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث أن انهيار الاتحاد السوفيتي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم قلص من هامش المناورة في السياسة الخارجية الذي كانت تتمتع به دول العالم الثالث بشكل عام أثناء فترة الحرب الباردة .

و منذ سنة 2001 عرفت السياسة الخارجية الجزائرية تطورا ملحوظا ، حيث أصبحت الجزائر تسعى لاستعادات مكانتها الإقليمية والقارية من خلال تبني مواقف و أدوار معينة . وفي هذا السياق تحاول هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الجزائرية استنادا إلى متغير الدور الذي تسعى الجزائر للقيام به على المستوى الخارجي ، و ذلك في ظل المتغيرات الجديدة سواء على المستوى الداخلي ممثلة في الخروج من

الأزمة السياسية والأمنية بعد مصادقة الشعب على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، إضافة إلى تحسن مداخيل الجزائر من العملة الصعبة جراء ارتفاع أسعار النفط ، وهو ما مكنها من تسخير إمكانيات معتبرة لفائدة السياسة الخارجية ، حيث تسعى الجزائر لأداء مجموعة من الأدوار السياسية على المستويات الإقليمية والدولية ، غير أن تعدد هذه الأدوار خلق مشكلة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ممثلة في تصادم الأدوار ، وعليه تطرح الدراسة الإشكالية البحثية التالية: ما مدي تأثير تصادم الأدوار في فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية ؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تحاول الدراسة في هذا المحور أن تحدد أهم المفاهيم المركزية في البحث كالسياسة الخارجية والدور السياسي ، كما تسعى الدراسة أيضا لإيجاد إطار نظري مناسب قصد تحليل أدوار السياسة الخارجية الجزائرية في مستوياتها الإقليمية و الدولية ، وذلك من خلال تبني نظرية الدور في السياسة الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد هناك اتفاق بين الدارسين حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية ، حيث يعرفها بعض المتتبعين على أنها «جميع صور النشاط الخارجي ، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية ، وهذا التعريف يصنف أي نشاط خارجي للدولة أو الجماعات البشرية كسياسة خارجية حتى وإن لم يكن يرمي إلى تحقيق أهداف ضمن السياسة العامة»¹.

وقد ورد في موسوعة السياسة تعريف للسياسة الخارجية على أنها ذلك البرنامج الحكومي الذي يسعى «لتنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها ، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ، وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها ، وحماية مصالحها الإقتصادية»².

والسياسة الخارجية - حسب الموسوعة السياسية والاقتصادية - «هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول. والتخطيط للسياسة

الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة ، فهي أولا عضو في مجتمع دولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه ، وثانيا لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية ، وإنما هي قوة موزعة بين الدول بنسب غير متكافئة ، ومع أن تخطيط السياسة الخارجية يشبه . في بعض الأوجه . تخطيط شؤون حياتنا الأخرى ، إلا أن تخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف عن تخطيطنا لشؤوننا الداخلية في كون سيطرتها الكاملة داخليا ، هي ليست كذلك بالنسبة للخارج . هذا وأن الخطة توضع . عادة . من قبل مخططين يزدادون ويقلون بحسب النظام السياسي القائم ، ثم إن هذه الخطة التي نحن بصدد الحديث عنها تتضمن جوانب عديدة يجدر بالدارس لها الوقوف عليها ، وهذه هي التقاليد التي ترعرعت الخطة من خلالها وكيفية صنع هذه الخطة ودور وتأثير كل من له صلة بعملها وماهية الخطة أي حقيقة الأهداف و الوسائل والالتزامات التي ينبغي على الدولة الوصول إليها»³.

وقد قدم Richard Snyder تعريفا للسياسة الخارجية بقوله: «هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل». غير أن هذا التعريف لا يميز بين السياسة الخارجية وبقية السياسات العامة الأخرى.⁴

كذلك حاول Marcel Merl أن يعرف السياسة الخارجية على أنها جزء من السياسة العامة للحكومة ، يشمل قرارات وأفعال موجهة نحو الخارج ، بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة فيما وراء حدودها الجغرافية.⁵

حاول بعض الدارسين العرب . من جهتهم . إعطاء تعريف للسياسة الخارجية فعرفها الدكتور حامد ربيع بأنها مختلف الأنشطة المجتمعية التي تتجاوز حدود الدولة ، حتى وإن لم تصدر عن النظام السياسي الرسمي.⁶

ويرى فاضل زكي أن السياسة الخارجية هي تلك الإستراتيجية التي ترسم من خلالها الدولة علاقاتها مع غيرها من الدول ، والتي تعد أساسا لتحقيق المصلحة الوطنية.⁷

أما الدكتور على الدين هلال فاعتبر أن السياسة الخارجية تشمل جميع التوجهات

والسلوكات والمواقف الخارجية لمختلف الفاعلين في إطار النسق الدولي.⁸

و بشكل عام يمكن تعريف السياسة الخارجية باعتبارها «مجموعة المبادئ و الأهداف التي تقررها الدولة لنفسها و تضعها موضع التنفيذ ، و التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتنمية تلك المصالح و تطويرها».

أما الدور السياسي فهو «ميل الوحدة الدولية لأداء سلوك معين ، يمكن التنبؤ به من خلال معرفة السياق العام الذي تتحرك فيه تلك الوحدة». و يعبر سلوك الدور عن موقع الوحدة الدولية ضمن النظام التراتبي للنسق الدولي ، وكذا تصورها لما يفرضه ذلك الموقع من واجبات (سلوك) ، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار الوحدات الأخرى.⁹

والمقصود بنظرية الدور في السياسة الخارجية ، ذلك الإطار النظري الذي يهدف إلى تحليل السياسة الخارجية استنادا إلى مفهوم الدور ، والذي يعني أن صناع السياسة الخارجية يعتقدون أن على دولهم أن تتحرك قصد تحقيق نوع محدد من الواجبات ، والدفاع عن بعض القضايا في إطار النسق الدولي أو الأنساق الإقليمية ، و تلك الواجبات والقضايا هي التي يعبر عنها في السياسة الخارجية باسم الدور. وبناء على هذا المفهوم يمكن تقسيم الدول حسب توجهاتها في السياسة الخارجية إلى وحدات ذات أدوار متباينة. كذلك يمكن أن ينطبق مفهوم الدور على سلوكات بعض الوحدات الأخرى غير الدول، حيث تبنت بعض المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1945 عدة أدوار مثل «حفظ السلام» و«بناء السلام» و«دفع التنمية» ، كما تتولى كل من منظمتي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدوارا دولية متعلقة بالتنمية والحفاظ على استقرار النظام النقدي العالمي. وحتى المنظمات الدولية غير الحكومية استطاعت أن تلعب أدوارا فاعلة على المستوى الدولي والإقليمي ، خاصة في ميادين تطوير حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.¹⁰

و حسب نظرية الدور يمكن للدولة أن تلعب مجموعة من الأدوار في سياستها الخارجية وعليه حاول العديد من المنظرين تحليل سلوكات السياسة الخارجية للدول ومحاولة التنبؤ بها بناء على أي من تلك الأدوار تتبناها الدولة في نشاطها الخارجي.

وقد صنف الباحثون في حقل العلاقات الدولية جملة من أدوار السياسة الخارجية أهمها: حامى المنطقة أو الزعيم الإقليمي ، والحليف الموثوق ، والتميز عن حلفائه ، والنموذج أو قلعة الثورة ، وزعيم تيار أو اتجاه دولي ، والمستقل النشط ، والدولة المنبوذة.¹¹

كما أضاف بعض الدارسين أدورا أخرى كالمناادي بالحرية ، والمناهض للإمبريالية ، والمدافع عن العقيدة ، والوسيط المساعد عن الاندماج ، والمساعد على التطور والتنمية ، والرابط بين الشعوب والثقافات ، والنموذج أو المثل.¹²

أيضا هناك أدوار أخرى التي تفرضها غالبا التطورات الحاصلة على التفاعلات الدولية مثل الحريص على التطور الوطني ، والدولة المنعزلة ، والدولة المحمية ، و صانع السلام ، والدولة الشرطي ، والدولة المناهضة للإرهاب.¹³

بوجود كل هذه الأدوار فإنه قد يحدث ما يصطلح عليه بتصادم الأدوار في السياسة الخارجية للدولة ، ويكون هذا في الغالب بسبب انخراط هذه الأخيرة في مؤسسات فوق قومية أو أنظمة إقليمية متعددة ، بحيث أن كل منظمة دولية تفرض قيام الدولة بأدوار متميزة ومتناقضة (متضاربة) مع الأدوار التي تتطلبها المؤسسات الأخرى ، وذلك أن كل تنظيم دولي يلزم الدولة بمجموعة من القيم والمعايير في سياستها الخارجية ، وهو ما يحتم عليها في أغلب الأحيان التسليم في بعض المبادئ ومن ورائها أدورا معينة تتطلبها انخراط الدولة في تنظيمات أخرى. وبشكل عام «تصادم الأدوار يحدث كلما كانت الدولة تنتمي إلى مؤسسات دولية مختلفة ، تتطلب في الوقت عينه أن تمارس الدولة أدوارا متناقضة على مستوى سياستها الخارجية» ، ويقوم هذا المعنى لتصادم الأدوار من مسلمة مفادها أن سلوكيات الدول في السياسة الخارجية محكومة بمتغيرات البيئة الدولية ، وفي هذا الصدد يقول Holsti: «إن عامل السيادة يتطلب أن تكون قرارات السياسة الخارجية... مستمدة بشكل أساسي من تصورات الدور لصناع القرار ، وحاجات ومطالب البيئة الداخلية ، وكذا ظروف و أحداث البيئة الخارجية».

ومن ناحية أخرى يمكن أن يحدث تصادم الأدوار بالنسبة للدولة الواحدة نتيجة

لتضارب أهداف وقيم ومبادئ المؤسسات الداخلية (الأهداف الوطنية) مع مبادئ وأهداف التنظيم الدولي ، وعموما فإن تصادم الأدوار يحدث بين تلك الأدوار التي تخدم المصلحة القومية والأدوار التي تفرضها البيئة الدولية ممثلة في النسق الدولي أو التنظيم الدولي. ورغم أن فعالية السياسة الخارجية لأية دولة مرتبطة أساسا بمدى قدرتها على التوفيق بين الأدوار المتبناة و التخلص من التناقض و التصادم بين تلك الأدوار ، إلا أن هناك القليل من المنظرين السياسيين الذين حاولوا تقديم حلول لمشكلة تصادم الأدوار في السياسة الخارجية حيث يشير «جيمس روزنو» إلى أن الأدوار السياسية للدول هي . في الغالب . نتاج تطورات النسق الدولي ، لكن هذا لا يقلل أو يحد من شأن المؤسسات الداخلية في صياغة الأدوار السياسية.¹⁴

واستنادا على هذا الطرح تحاول الدراسة أن تبرز ذلك التصادم في الأدوار من خلال دراسة حالة السياسة الخارجية ، ومدى تأثير تبني الدولة لأدوار متباينة على فاعلية سياستها الخارجية.

المحور الثاني: عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية

إن عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية لا تنبع من فراغ ، وإنما تستند إلى خلفية تاريخية ونضال دبلوماسي تعود جذوره إلى الفترة التي سبقت الاستقلال ، فمباشرة عند اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر في نوفمبر 1954 ، فإن البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 أكد على أن العمل الدبلوماسي هو أحد أساليب دعم نجاح الثورة المسلحة من خلال السعي لتدويل القضية الجزائرية وإعطائها طابعا عالميا ، ومحاولة كسب تأييد الدول لفائدة أهداف الثورة. فخلال شهري جويلية وسبتمبر من عام 1954 قدم وفد جزائري (محمد خيضر وحسين آيت أحمد وأحمد بن بلة) من مصر طلبا إلى المملكة العربية السعودية ثم إلى جامعة الدول العربية . على التوالي . قصد العمل على إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما طالب الوفد من الدول العربية الوقوف دبلوماسيا إلى جانب الثورة في الجزائر ، وإيصال صوتها إلى دول أخرى في آسيا وإفريقيا ، حيث أخطرت المملكة العربية السعودية مجلس الأمن الدولي بوضع الشعب الجزائري الذي يعاني القمع والاضطهاد ، كذلك شارك ممثل عن جبهة التحرير . كمستشار ضمن

الوفد السوري . في الدورة العاشرة للأمم المتحدة ، أما العراق فقد دعا لمناقشة وتأييد الشعب الجزائري في مؤتمر «باندونغ» لحركة عدم الانحياز ، وكذا خلال الدورة العاشرة للأمم المتحدة في عام 1955. كذلك تمكنت جبهة التحرير الوطني من الحصول على صفة العضو المراقب ضمن أشغال أول مؤتمر إفريقي - آسيوي في «باندونغ» في عام 1955 حيث صادقت الدول المشاركة في أبريل 1955 على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، كما رفعت أربعة عشر دولة من المؤتمر طلبا للأمين العام للأمم المتحدة قصد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للمنظمة ، و بعدها حصل الوفد الجزائري على صفة العضو المشارك في مختلف المؤتمرات الإفريقية و الآسيوية ، وهو ما أعطى دفعا قويا للثورة الجزائرية ، حيث عرضت القضية الجزائرية في أعمال الأمم المتحدة أربع مرات متتالية انتهت بالإعلان عن حق تقرير المصير.¹⁵

أن اختبار الحرب وتحدياته أدى إلى تكوين فئة من الدبلوماسيين المهرة الذين وفروا للحكومة المؤقتة أنصارا ومتضامنين عبر العالم ، وهذه الخبرة جعلت الدولة الجزائرية في عام 1962 ورغم حداثتها ذات خبرة دبلوماسية أكبر من معظم الدول المستقلة حديثا ، وهذا ما أهلها لأن تلعب أدوارا مهمة في الدبلوماسية الإقليمية و العالمية.¹⁶

و بعد الاستقلال أصبحت الجزائر عضوا دائما في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة ، و جامعة الدول العربية ، و منظمة الدول المصدرة للنفط و منظمة الوحدة الإفريقية ، و اتحاد المغرب العربي ، و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة ، و كلها منابر تسمح للجزائر بطرح توجهاتها في السياسة الخارجية ، كما تتيح لها الحصول على بعض المكاسب القومية.¹⁷

و من أجل ضبط سياستها الخارجية وجعلها أكثر فاعلية ، فقد تبنت الجزائر منذ استقلالها العديد من المبادئ التي تحكم نشاطها الخارجي ، والتي تسعى من خلالها للحفاظ على مكانتها كفاعل مستقل في العلاقات الإقليمية والدولية ، إضافة إلى الاضطلاع ببعض الأدوار الإقليمية والدولية ، و من أهم هذه المبادئ نجد:

1. العمل على ضمان الاستقلال الوطني والتصدي لكل ما من شأنه أن يقلل من

- السيادة الوطنية أو يمس بها.
2. السعي لاستعادة الهوية الوطنية.
3. التصدي لجميع أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة.
4. محاولة استكمال الاستقلال الوطني من خلال إلغاء كافة القواعد الأجنبية الموجودة على الإقليم الجزائري.
5. نبذ سياسة التكتلات و الأحلاف العسكرية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي للأقاليم والمناطق.
6. دعم حركات التحرر الوطني في مختلف مناطق العالم ، والتضامن الفعال مع كافة القوى الديمقراطية والتقدمية.
7. المساهمة في محاربة التخلف بكل أشكاله ، و التصدي لسيطرة القوى الاقتصادية الامبريالية على مناطق وشعوب العالم الثالث.

ويلاحظ على جميع هذه المبادئ كونها مستمدة من انتماء الجزائر لدول العالم الثالث وسعيها للعب دور إقليمي على مستوى هذه الكتلة ذات الوزن النسبي المهم في السياسة الدولية.¹⁸

واستنادا إلى هذه المبادئ ، فقد أدت الجزائر جملة من الأدوار في سياستها الخارجية على المستويات الإقليمية والدولية ، حيث سعت الجزائر للدفاع عن المصالح العليا للبلاد وذلك عن طريق تنشيط عمل دبلوماسي فعال حقق للجزائر مكانة دولية مرموقة إضافة إلى عدة مكاسب كالاقرار الدولي بالحدود الجزائرية وتوطيد علاقات حسن الجوار ، وكذا الدعوة إلى بعث الوحدة العربية ، وتفعيل دور منظمات العالم الثالث من خلال توحيد جهود الدول الأطراف ، وكان ذلك بمناسبة اجتماع قمة منظمة السبعة والسبعين ومنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدتين بالجزائر ، وكذا خلال الأعمال التحضيرية لقمة دول حركة عدم الانحياز كما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من كسر الحصار الذي حاولت فرنسا شنه ضد الجزائر بعد إعلانها عن تأميم المحروقات.¹⁹

وفي مجال الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين كان للدبلوماسية الجزائرية دورا في تسوية العديد من القضايا مثل الوساطة بين المغرب وموريتانيا في سنة 1969،

والتدخل قصد تصحيح العلاقات بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بينهما في عام 1974، كذلك وقفت الجزائر ضد غزو مصر للجماهيرية الليبية في سنة 1975، كما تمكنت الجزائر بفضل دبلوماسيتها الفاعلة من إيجاد حل للنزاع العراقي الإيراني، أيضا تدخلت الجزائر بطريقة موفقة لتسوية أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في سنة 1979. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد كشفت الجزائر. من خلال دبلوماسيتها النشيطة. المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بعدما أزاحت المفهوم العرقي عن القضية كما تمكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لأول مرة من مخاطبة العالم بصفة مباشرة من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ترأسها الجزائر في عام 1974، و خلالها تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما في المجال الاقتصادي، فقد دعت الجزائر إلى سياسة التأميمات التي كانت سباقة إليها في سنتي 1967 و1971، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية أولت اهتماما للجانب الثقافي، حيث ساهمت في اعتماد اللغة العربية كلغة عالمية في منظمة «اليونيسكو» (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) من خلال مطالبة ممثليها باعتماد اللغة العربية في هذه المنظمة المتخصصة.²⁰

وحتى في ظل أصعب الظروف التي مربها النظام السياسي في الجزائر، فإن عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية لم تغيب في برامج السياسة العامة للبلد فخلال فترة الأزمة الأمنية عندما وصل الرئيس زروال إلى رئاسة الدولة، أخذ هذا الأخير على عاتقه. من خلال خطابه في 07 فيفري 1994. التصدي للعنف والعمل على استعادة السلم وتقوية مؤسسات الدولة، والتعامل مع قضية الديون الخارجية للجزائر، وكذا بعث دور الجزائر على المستوى الدولي والإقليمي، ومن خلال هذا البرنامج يتبين أن عقيدة الدور في السياسة الخارجية الجزائرية موجودة ضمن السياسة العامة الجزائرية حتى في ظل أصعب الظروف التي مرت بها الجزائر.²¹

وبوصول الرئيس عبد العزيز إلى السلطة في الجزائر في عام 1999 بوتفليقة أيضا أن عرفت السياسة الخارجية دفعا قويا من خلال تبني نزعة هجومية في الميدان، فسنة 2001 شهدت حوالي سبع عشرة زيارة نحو بعض دول العالم، حيث قاد الرئيس بوتفليقة ما نسبته 82.35 بالمائة من مجموع هذه الزيارات أي ما يعادل أربع عشرة

زيارة ، في حين أوكل الرئيس ثلاث زيارات فقط لبعض مساعديه ، وواصل الرئيس في الاتجاه نفسه خلال سنة 2002 التي عرفت هي الأخرى حوالي ثمان زيارات رسمية نحو الخارج.²²

وقد تبنت الدبلوماسية الجزائرية في مسيرتها جملة من الأدوار السياسية ، كدور المنادي بالحرية والداعم لحركات التحرر أو قلعة الثورة ، والمناهض للإمبريالية ، و دور النموذج أو المثال ، ودور الزعيم الاقليمي ، و حامي المنطقة ، وكذلك دور الوسيط المساعد على التكامل والاندماج بين أطراف النظام الاقليمي ، والمساعد على التطور والتنمية ، بالإضافة إلى دور الدولة صانعة السلام ، والدولة المناهضة للإرهاب. و من ضمن هذه الأدوار سوف تسعى الدراسة . في المحور الثالث . أن تركز على بعض الأدوار التي عرفت تناقضا أو تباينا عند محاولة تجسيدها في إطار السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: نماذج عن تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تبنت الجزائر في إطار سياستها الخارجية بعض الأدوار خلال مراحل تاريخية معينة ، فمباشرة بعد الاستقلال حاولت الجزائر أن تلعب دور الدولة التي تدعم حركات التحرر أو قلعة الثورة ، عن طريق تقديم مساعدات مادية ودبلوماسية لفائدة العديد من الدول التي كانت لا تزال تحت وطأة الاستعمار ، كما سعت الجزائر للوقوف ضد مشاريع الاستعمار الجديد أو الاستعمار في بعده الاقتصادي عن طريق رفع مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومن وراء ذلك كانت الجزائر تلعب دور الدولة المناهضة للإمبريالية ، وكذا دور زعيم توجه إقليمي ضمن دول العالم الثالث التي كانت بدورها تساند التصور الجزائري. وقد حافظت الجزائر على هذه الأدوار في نشاطها الدبلوماسي إلى غاية اليوم ، حيث تدعم الجزائر قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار. بتاريخ 21 سبتمبر 2004 ، وخلال تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن النزاع بين المغرب و جبهة البوليساريو هو مسألة تصفية استعمار يخضع لأحكام القرار 1514 ومخطط السلام الذي أقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع ، والذي يعطي الشعب الصحراوي الحق التام في تقرير مصيره بكل حرية ، وكانت هذه الإشارة أيضا خلال

الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في 23 سبتمبر 2009 ، حيث اعتبرت الجزائر أن مساندة الشعب الصحراوي تمثل مسؤولية بالنسبة للحكومة والشعب الجزائري.²³

وقد اتخذت الجزائر عدة مواقف ساندت من خلالها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، منها الاعتراف بـ «البوليساريو» منذ تأسيسها في عام 1973 ، كما رفضت الجزائر معاهدة مدريد بين المغرب وموريتانيا في 14 نوفمبر 1974 ، و التي سعا البلدان من خلالها لاقتسام إقليم الصحراء الغربية ، أيضا ضغطت الجزائر على إسبانيا - بواسطة دعمها لحركة تحرير جزر الكناري - ودفعتها للاعتراف بـ «البوليساريو» في عام 1978 ، إلى جانب ذلك آوت الجزائر اللاجئين الصحراويين في عام 1976. وفي عام 1979. وفي إطار انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية في منروfia. تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من حشد دعم الدول الإفريقية لفائدة القضية الصحراوية ، حيث قرر المؤتمر بالأغلبية إجراء استفتاء حر و عام حول تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية. كما نجحت الجزائر أيضا بتاريخ 22 فيفري 1982 من تمكين الصحراء الغربية من اكتساب العضوية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، وذلك بعدما اعترفت ست و عشرين دولة إفريقية بجمهورية الصحراء الغربية. من جهة أخرى فإن الجماعة الدولية أيدت دعم الجزائر للقضية الصحراوية ، حيث جاء في قرار الأمم المتحدة رقم 2625 «إن على الشعوب عندما تكون بصدد تحقيق تقرير مصيرها أن تبحث وتلقى الدعم وفقا لأهداف و مبادئ قانون الأمم المتحدة» ، كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الإفريقية لم تمنع استقبال الجزائر للصحراويين على إقليمها.²⁴

من جهة أخرى تحاول الجزائر أن تلعب دور المساعد على التكامل بين أطراف النظام الفرعي الإقليمي لاتحاد المغرب العربي ، حيث تسخر الجزائر جهود دبلوماسية معتبرة من أجل التقارب مع دول الجوار وخاصة المغرب ، حيث سعت الجزائر من أجل بعث اتحاد المغرب العربي المجدد منذ عام 1995 نظرا لموقف الجزائر الثابت بخصوص قضية تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية ، وكذا العنف الداخلي المسلح الذي شهدته الجزائر منذ بداية التسعينيات ، لكن منذ عام 1999 شهدت العلاقات الجزائرية المغربية انتعاشا بفضل الوساطة المصرية بين الطرفين ، والتي ساهمت في بعث العلاقات بين البلدين من خلال تبادل الزيارات الرسمية ، وإعلان

الجزائر لفترة حداد جراء وفاة العاهل المغربي الحسن الثاني ، ثم فتح حدودها مع المغرب في 20 أوت 1999 ، وفي هذا دليل على أهمية التكامل المغربي بالنسبة للجزائر ونيتها في دفع مسار التكامل الإقليمي في المنطقة.²⁵

وقد عبر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة . أمام منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية بمدينة «بيويورك» في 21 سبتمبر 1999 . عن تصور الجزائر بخصوص التكامل المغربي بقوله: «بناء الاتحاد المغربي بالنسبة للجزائر خيارا حضاريا وأولوية وطنية ذات بعد إستراتيجي ، والحقيقة أن اتحاد المغرب العربي يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة ويفتح مجالا لاستغلال التكاملات الاقتصادية الحقيقية ، وسوق إقليمية لا غنى عنها لازدهار الاقتصادات المغربية» ، وأضاف الرئيس في السياق ذاته خلال الزيارة الرسمية التي قادها إلى تونس في 28 جوان 2000 قائلا: «بالنسبة لنا فإن هذا المشروع سيظل ضرورة حتمية وهدفا تاريخيا لا محيد عنه ، لكن مواصلة بنائه يجب أن تتم وفق مقاربة جديدة ومسعى عقلاني وأهداف مضبوطة قصد الوصول إلى بناء صرح قادر على الحياة وعلى البقاء ، وبصورة تمكننا من إنشاء تجمع اقتصادي متكامل و متجانس مبني على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ المصالح».²⁶

أيضا بهدف دفع مسار التكامل المغربي المتوقف منذ حوالي خمسة عشر سنة كانت زيارة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم إلى المغرب يومي 06 و 07 فيفري 2003 ، حيث ناقشت الجزائر مع المغرب إمكانية بعث مسار التكامل المغربي من خلال مشاريع مشتركة خاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.²⁷

و تبقى الجزائر متشبثة بالطرح الاقتصادي والتجاري كبديل أمثل لدفع مسار التكامل على المستوى المغربي ، فخلال اجتماع رجال الأعمال المغربية المنعقد بالجزائر في شهر ماي 2009 ، والذي يدخل في إطار التحضير لقمة قادة دول اتحاد المغرب العربي أكد الطرف الجزائري على ضرورة تكثيف المبادلات التجارية ، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الدول الأطراف ، بهدف تجاوز الخلافات السياسية و خاصة قضية الصحراء الغربية التي تعرقل مسار التكامل المغربي ، حيث صرح وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات الجزائري عبد الحميد تمار بأن «رجال الأعمال

في المغرب العربي هم أصحاب القرار ، وليس هناك مقررين آخرين في مكانهم» ، و ذلك فيما يتعلق ببعث مسار الاندماج بين دول المغرب العربي ، كما أشار الوزير إلى المجهودات الحكومية المتمثلة في إنشاء بنك مغربي لتمويل المشاريع الاستثمارية في دول المغرب العربي ، وتوفير السيولة المالية للمشاريع الكبرى والمشاريع التنموية ، خاصة تلك المشتركة بين الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد المغربي ، وهو المشروع الذي وافقت عليه جميع الدول الأطراف. من جهته أشار الأمين العام للاتحاد المغربي لحبيب بن يحي لأهمية إضفاء البعد المغربي على الإنتاج ، ومختلف المشاريع الاقتصادية في المنطقة ، كما حث على تشكيل تكتل اقتصادي مغربي ، من جهته دعى رئيس الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال الهاني الجيلالي إلى وجوب فتح الحدود التي لا تزال مغلقة ، بهدف تمكين رجال الأعمال من الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية والتجارية التي توفرها كل دولة من دول الاتحاد.²⁸

من خلال هاذين الدورين السابقين في السياسة الخارجية الجزائرية ، يمكن أن نلاحظ ذلك التصادم بين أدوار الدبلوماسية الجزائرية ، فهي من جهة تدعم حق تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية ، وتمتد جبهة البوليساريو بالدعم من أجل مواصلة نضالها السياسي والعسكري ضد المغرب ، كما تقف الجزائر ضد ممارسات النظام المغربي في الصحراء الغربية ، ومن جهة أخرى تحاول الجزائر أن تحافظ على تقاربها مع دولة المغرب ، وإقامة مشاريع مشتركة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بهدف بعث مسار اتحاد المغرب العربي ، وهذا المسعى يبقى بعيد المنال في ظل عدم تسوية قضية الصحراء الغربية والمواقف الجزائرية الداعمة لها.

كذلك يبرز تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية في قضية الحرب الدائرة في مالي ، وبالتحديد التدخل الدولي على إثر المطالب الانفصالية لحركة «أزواد» في شمال البلاد ، حيث فضلت الجزائر دور المستقل النشط من أجل كسب رضى الأطراف المتنازعة في مالي وإنجاح دور الوساطة ، غير أن دور المستقل النشط في سياسة الجزائر الخارجية أصبح متعارضا في هذه الحالة مع دور الدولة المناهضة للإرهاب الذي تبنته الجزائر منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب.

مع بداية الألفية الثالثة ، وبالتحديد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة قصد التعامل مع مصادر التهديد في العالم ، والمتمثلة أساسا في ظاهرة الإرهاب الدولي والدول التي تدعم الإرهاب ، والتي أطلق عليها اسم الدول المارقة ، فطرحَت الإدارة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب في إطار الحرب الوقائية ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة أن كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب يعتبر ضدها ، وهذا التوجه الجديد في عقيدة الأمن القومي الأمريكي . والذي أخذ طابعا عالميا فيما بعد . ساهم في انضمام الجزائر إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.²⁹

يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الجزائرية ، نظرا لأن تلك الأحداث مثلت دعما لتصورات الجزائر بخصوص ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود ، إضافة إلى ذلك ساهمت دبلوماسية الجزائر النشيطة في فك العزلة التي كانت مفروضة عليها من الخارج ، إذ أصبحت الجزائر منذ عام 2004 عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي.³⁰

وهذه الظروف سمحت للجزائر بلعب دور الزعيم الإقليمي في القارة الإفريقية خاصة لما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة والمنظمة ، بحيث استغلت الجزائر ثقلها الإقليمي على المستوى العسكري وتجربتها في مكافحة الإرهاب ، لتصبح أحد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، ثم بعد ذلك استغلت هذه العضوية في مجلس الأمن من أجل طرح بعض التصورات المتعلقة بكيفية مكافحة الإرهاب.³¹

كذلك كان للسياسة الخارجية الجزائرية دورا بارزا في الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي في مالي وبالتحديد في المنطقة الشمالية للبلد ، وجاءت الجهود الدبلوماسية للجزائر بعد مطالبة الاقليم الشمالي لدولة مالي بالانفصال وتشكيل دولة مستقلة خاصة بقبائل الأزواد تعود الأزمة في مالي إلى سيطرة جماعات انفصالية مسلحة على إقليم شمال مالي حيث أعلنت مجموعة من الدول الغربية عن نيتها في التدخل لحل الأزمة ، فأرسلت فرنسا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى قواتها العسكرية

لقصف المناطق التي سيطر عليها الانفصاليون كمنطقة «ديابالي» (400 كلم شمال العاصمة «بماكو»)، أيضا عبر مجلس الأمن الدولي في جلسته الطارئة بتاريخ 14 جانفي 2013 عن دعمه للتدخل الفرنسي في مالي من خلال قراراته 2056 و 2071 و 2085. إضافة إلى هذه التدخلات الدولية فإن العديد من دول الجوار مثل نيجر وتوغو وبوركينا فاسو وسنغال ونيجيريا وبنين وغانا أعلنت عن عزمها لإرسال حوالي 3000 جندي من قواتها إلى مالي لمواجهة الجماعات المتمردة هناك.³²

اعتبرت الجزائر أن التدخل العسكري الأجنبي في مالي يحقق مصالح القوى المتدخلة ويؤثر سلبا على الشعب المالي والدول المجاورة بما فيها الجزائر، وعليه سعت هذه الأخيرة لقيادة حملة دبلوماسية مضادة للتدخل العسكري في مالي، و قد استغلت الجزائر منظمات اتحاد المغرب العربي، وحركة عدم الانحياز، والأمم المتحدة لشرح مقاربتها في حل الأزمة في مالي، وتمكنت الجزائر من إقناع كل من روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة «بان كي مون» بجدوى المقاربة الدبلوماسية وخطورة التدخل العسكري، حيث حذر «بان كي مون» من مغبة التدخل العسكري الذي سيحدث مأساة إنسانية في المنطقة.³³

إن موقف الجزائر الرفض لأي تدخل أجنبي عسكري في مالي يستند إلى سياسة عدم التدخل التي تتبناها الجزائر في سياستها الخارجية، إضافة إلى ذلك هناك دوافع استراتيجية وراء هذا الموقف، حيث أن تواجد قوات أجنبية في دولة محايدة مثل مالي يعني حدود برية وجوية مكشوف للجزائر، وإلى جانب كل ما سبق فالجزائر لا تريد أن تتحمل تبعات حرب في دولة مجاورة، وما ينتج عنها من تسرب للأسلحة والجماعات المسلحة نحو الإقليم الجزائري، وكذا أعداد معتبرة من النازحين بحثا عن مواقع آمنة.

رغم ذلك يلاحظ أن موقف الجزائر هذا أصبح أكثر اعتدالا بعد ضغوط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوروبي، زيادة على ذلك كان هناك شبه إجماع دولي على التدخل العسكري في مالي بمشاركة قوات إفريقية، كما أن الجزائر كانت من الدول السباقة التي طالبت من الجماعة الدولية أن توحد جهودها لمحاربة

الإرهاب والتطرف ، وبالتالي فلا يمكنها الوقوف ضد هذا المسعى عندما يتعلق الأمر بدولة مجاورة.³⁴ ونظرا لأهمية منطقة شمال مالي وحساسيتها بالنسبة للجزائر ، فقد كان لها دورا مهما في إدارة الأزمة في مالي ، حيث ساهمت في تنفيذ العمليات العسكرية ضد مواقع الجماعات الانفصالية في شمال مالي من خلال السماح بتحليق الطائرات العسكرية الأوروبية فوق إقليمها ، وكان ذلك استجابة لطلب فرنسا على لسان وزير خارجيتها «لوران فابيوس» في جانفي 2013 ، وقد وافقت الجزائر بحسب نص المرسوم التنفيذي لسبتمبر 2010 المنظم لشروط التحليق فوق الاقليم الوطني ، كما نشرت الجزائر قواتها العسكرية لمراقبة حوالي 6000 كلم من الحدود مع دول الجوار في منطقة الساحل ، وهذا قصد التضييق على تحرك الجماعات المسلحة.³⁵

من خلال هذه الحالة المتعلقة بالحرب الدولية لمحاربة الإرهاب في شمال مالي يمكن أن نلاحظ أن الجزائر عرفت ما يصطلح عليه بصراع الأدوار في السياسة الخارجية ، من خلال تبني مجموعة من الأدوار المتباينة في سياستها الخارجية ، فالجزائر تدعو من جهة الجماعة الدولية من أجل التعاون لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، لكن لما تعلق الأمر بإقليم متاخم للجزائر أي شمال مالي ، فإن الجزائر اتخذت موقفا متحفظا بشأن التدخل الدولي من أجل التصدي للجماعات الإرهابية في المنطقة ، وهذا التباين في مواقف السياسة الإقليمية مرده إلى عدم التناسق بين المبادئ التي تتبناها الجزائر في سياستها الخارجية خاصة مبدأ عدم التدخل وضرورة احترام سيادة الدول من جهة ، ودور الدولة المناهضة للإرهاب من جهة ثانية ، فالحملة الدولية لمحاربة الإرهاب التي انخرطت فيها الجزائر منذ سنة 2001 تتطلب القيام بتدخلات . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . في أقاليم معينة لأجل التصدي لظاهرة الإرهاب . ورغم ذلك فقد حاولت الجزائر أن توفق بين مبدأ عدم التدخل في سياستها الخارجية ، والحملة الدولية لمحاربة الإرهاب في منطقة شمال مالي ، حيث استطاعت الجزائر أن تتجاوز موقفها المبدئي الرفض لأي تدخل عسكري في المنطقة . وكان ذلك بعد ضغوط أمريكية وأوروبية . من خلال المشاركة بالمعلومات والتخطيط وفتح إقليمها الجوي أمام قوات التحالف المشاركة في التدخل ، وذلك دون أن ترسل الجزائر قواتها العسكرية إلى خارج حدودها أو أن تشارك بصفة مباشرة في عملية التدخل .

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة الخارجية الجزائرية تبنت . طوال مسيرتها . العديد من الأدوار السياسية سواء على المستويات الإقليمية أو الدولية ، و بقدر ما إن هناك علاقة وطيدة بين الدور السياسي الذي تريد أية دولة القيام به في سياستها الخارجية وإمكانياتها المادية والبشرية ، فإن هناك علاقة بين مختلف أدوار السياسة الخارجية من جهة ، وفاعلية هذه السياسة من جهة أخرى ، حيث أنه كلما زادت إمكانيات الدولة ومكانتها على في إطار النسق الدولي ، كلما أصبحت أكثر قدرة على الاضطلاع ببعض الأدوار في سياستها الخارجية ، وهذه الأدوار سوف تزيد . بدورها . من قوة و مكانة الدولة في النظام الدولي .

أيضا قد تؤدي كثرة الأدوار وتعددتها في السياسة الخارجية لأن يحدث تصادم بين تلك الأدوار، وهو ما يحتم على الدولة أن تتعامل مع هذا الوضع من خلال تصنيف تلك الأدوار بحسب مصادرها داخلية كانت أم خارجية ، بحيث تقدم الدولة دوما تلك الأدوار التي تملئها البيئة الداخلية لأنها أساس شرعية النظام السياسي ، كما أن بقاء النظام واستقراره متوقف على مدى استجابته لمطالب البيئة الداخلية ، أيضا يفترض بالدولة في حالة تصادم الأدوار أن تنظر في أي من هذه الأدوار أكثر إلحاحا و يجب القيام به في الوقت الحالي ، على أن تؤجل الأدوار الأخرى لوقت لاحق ، كذلك يجب على النظام السياسي أن يراعي في الاختيار بين الأدوار المتصادمة أيها يجلب أكبر مصلحة لفائدة الدولة فيتم تقديمه عن الأدوار الأخرى . ومن ناحية أخرى يتطلب نجاح أي دور في السياسة الخارجية أن يكون منسجما مع إمكانيات البلد وقدراته ، لذا ففي حالة تصادم الأدوار على الدولة أن تقدم ذلك الدور الذي يتناسب مع ما لديها من مقومات لأدائه .

- 1 محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط. 2 ، 1998) ، ص. 07.
- 2 عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج. 3 ، مادة (سياسة خارجية) ، (بيروت : المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ، 1990) ، ص. 386.
- 3 محمد برهام المشاعلي ، الموسوعة السياسية و الاقتصادية (القاهرة : دار الأحمدي للنشر ، ط. 1 ، 2007) ، ص. 77.

- 4 محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص. 07.
- 5 توفيق سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية (الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع ، ط.3 ، 2006) ، ص. 15.
- 6 حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، د ت ن) ، ص. 07.
- 7 فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية (بغداد : مطبعة شفيق ، 1975) ، ص. 23.
- 8 علي الدين هلال ، أمريكا و الوحدة العربية : 1945 - 1982 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989) ، ص. 23.
- 9 Edgar F. Borgatta and Rhond J.V. Montgomery, Encyclopedia of Sociology, Vol. 04 , Matter of "Role Theory" , (New York : Macmillan Reference , Imprint of the Gale Group , 2^{ed} ed. ,2000) , p.p. 1415 – 1425.
- 10 Sofiane Sekhri , " The Role Approaches a Framework for the Analysis of foreign Policy in Third World Countries" , African Journal of Political Science and International Relations , Vol. 03 , No. 10 , October 2009 , p.p. 423 – 432.
- 11 ناصيف يوسف حتي ، ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي ، ط. 1 ، 1985) ، ص.ص. 172 - 175.
- 12 K.J. Holsti , « National Role Conception in the Study of Foreign Policy » , International Studies Quarterly , Vol. 14 , No. 03 , September 1970 , p.p. 233 – 309 .
- 13 Sekhri , Op. Cit. , p.p. 423 – 432.
- 14 Michael Barnett, " Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System", International Studies Quarterly, n. 37, 1993, p.p. 271 – 296.
- 15 أحمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1958 (الجزائر: دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008) ، ص.ص. 57 - 97.
- 16 عبد الله منقلاقي و تواتي دحمان ، البعد الافريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير افريقيا (الجزائر: وزارة الثقافة ، ط. 1 ، 2009) ، ص. ص. 84 - 92.
- 17 Pascal Boniface , Année Strategique 2010 ; Analyse des Enjeux Internationaux , (Paris : Editions Dalloz , 2009) , p.320.
- 18 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جهود السنوات العشر (الجزائر : الطباعة الشعبية للجيش) ، ص. 47.

- 19 إبراهيم رماني ، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 - 2003 (الجزائر : منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، ط. 1 ، 2003) ، ص.ص. 861 ، 862.
- 20 صالح بن القبي ، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى (الجزائر : الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار ، 2002) ، ص.ص. 25 - 27.
- 21 جورج الراسي ، الدين و الدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ... إلى عبد القادر (الجزائر: دار القصة للنشر ، 2008) ، ص. ص. 436 ، 437.
- 22 محمد بوعشة ، ، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الارترية (بيروت : دار الجيل للطباعة و النشر و التوزيع ، ط. 1 ، 2004) ، ص ص. 315 - 318.
- 23 عبد العزيز بوتفليقة ، «الخطب و الرسائل» ، 10 / 12 / 2014 ، www.el-mouradia.dz.
- 24 عبد الله منقلاقي و تواق دحمان ، مرجع سابق ، ص. ص. 119 ، 123.
- 25 ناظم عبد الواحد الجاسور ، الجزائر محنة الدولة و محنة الاسلام السياسي (عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط. 1 ، 2001) ، ص. ص. 116 - 118.
- 26 إبراهيم رماني ، مرجع سابق ، ص. 333.
- 27 Maroc-Hebdo , no. 545 , 14 au 20 Fevrier 2003 , p.p. 04 - 05.
- 28 جريدة الشروق اليومي ، ع. 2607 ، 11 ماي 2009 ، ص. 04.
- 29 «بنجامين ر. باربر» ، إمبراطورية الخوف ، الحرب على الإرهاب و الديمقراطية ، تر. عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي ، 2005) ، ص. ص. 79 - 81.
- 30 عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق (الجزائر: وزارة الثقافة ، 2004) ، ص. 73.
- 31 Abdelkader Bousselham , Regards sur la Diplomatie Algérienne (Alger : Casbah Editions , 2005) , p. 280.
- 32 Hacem Ouali , « Intervention Militaire au Mali une Coalition Internationale Commence à prendre forme » , EL WATAN , No. 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 02.
- 33 جريدة الخبر ، ع. 6853 ، 02 أكتوبر 2012 ، ص. 03.
- 34 حسني عبيدي ، «واشنطن تريد مشاركة الجزائر في العمليات العسكرية بمالي» ، جريدة الخبر ، ع. 6879 ، 30 أكتوبر 2012 ، ص. 02.
- 35 EL WATAN , No. 6766 , 15 Janvier 2013 , p. 03.